الوظيفية والدراسة المقارنة للنظم السياسية

كمال المنوفي
قسم العلوم السياسية - جامعة الكويت

(الملخص)

■ يسلم العلماء الاجتماعيون بالحاجة إلى نسق عام من المعرفة يتوسلون به إلى فهم وتفسير مختلف جوانب الحقيقة الاجتماعية. ولهذا شغل فريق منهم نفسه ببناء الأطر النظرية العامة التي تعد الوظيفية من أهمها وأكثرها ذيوعاً.

و يزعم أيضاً التحليل الوظيفي للسياسة أنه من الأفضل أن تُعالَج نظم الحكم في دول العالم الثالث من منظور وظيفي لأن الوظيفية تشغل نفسها بقضية الاستقرار السياسي الذي يعد مطلباً عزيزاً في هذه المجتمعات.

ولبيان مدى سلامة هذه المقولة تبدأ هذه الدراسة بعرض مقدمات التحليل الوظيفي كما قدمها وطورها المنظرون الوظيفيون خاصة تالكوت بارسونز ور و برت بيرتسون. وتتناول الدراسة بإسهاب إضافات عالم السياسة الأمريكي جابرائيل الموند في صدد بناء الإطار الوظيفي للنظم السياسية من واقع كتابين له هما «السياسة في المناطق الآخذة في النمو» و «السياسة المقارنة: نحو نهج تنموي» وفي نفس الوقت، تتعرض الدراسة لمحاولات وظيفية أخرى لمعالجة نظم الحكم بهدف بيان مدى تأثرها باطار الموند أما الجزء الأخير في الدراسة فيتعرض - بصورة متوازنة لنواحي القوة والضعف في المنهج الوظيفي كما يتصورها أنصاره وخصومه هذا مع تسليط الضوء على مدى السلامة النظرية للتغيرات الوظيفية للواقع السياسي في دول العالم الثالث.

يتفق العلماء الاجتماعيون على أن الواقع الاجتماعى موضوعى وقابل للإدراك، وإن كانوا يختلفون حول مصادر وأشكال إدراكه. كما أنهم يقرون دائما بالحاجة إلى نسق عام من المعرفة يتوسلون به إلى فهم وتفسير مختلف جوانب ذلك الواقع الاجتماعي. لاعجب أن نجد من بينهم من شغله موضوع بناء الأطر النظرية العامة التى تعد الوظيفية، بحق، من أهلها وأكثرها ذيوعا.

يبدأ بحثنا هذا بعرض أصول ومقولات النظرية الوظيفية كما قدمها دعاتها في مجالى الأنثرو بولوجيا والاجتماع. بعد ذلك تتناول الدراسة كيفية استخدام المنهج الوظيفى في دراسة السياسة والحكم. وأخير ينتهى البحث بمناقشة نقدية للوظيفية من حيث سلامتها النظرية وخصوصا من زاو ية صلاحيتها كإطار منهجي لتناول السياسة في بلدان العالم الثالث.

أولا : الوظيفية : الأصول والمقولات : ــ

ينتمى المنظور الوظيفي، في الأصل، إلى علم الاحياء الذي فهم الوظيفة على أنها أي عملية أو نشاط يسهم في بقاء الكائن الحى. ودخل مفهوم الوظيفة دائرة العلم الاجتماعي على أيدي بعض الأنثرو بولوجيين الاجتماعيين خصوصاً رادكليف براون، ومالينوفسكى. لقد عكف هؤلاء على دراسة المجتمعات القبلية وشددوا على دور الطقوس والسحر والدين في تكامل ودمج هذه المجتمعات. كما رأوا أن البشر يرتبطون بشبكة من العلاقات الاجتماعية، وأي نشاط له وظيفة، و دور في الحياة الاجتماعية، بمعنى أنه يسهم مع الأنشطة الأخرى في استمرار الجسد الاجتماعي (Brown, 1952: 178)و (Merton 1957:22).

على أن عالم الاجتماع الامريكى بارسونز هو الذي وضع اطارا وظيفيا لدراسة المجتمع البشرى.نقطة البدء عنده ان اى جزءاً من المجتمع يمكن فهمه في سياق الكل فحسب. هذا الكل هو بمثابة نسق او نظام. لقد نظر الى المجتمع بوصفه نسقا من المتغيرات المتداخلة والمتساندة وظيفيا. و يتوقف استقراره واستمراره على اشباع احتياجاته من خلال المؤسسات القائمة فيه. وحدد بارسونز الاحتياجات الوظيفية للمجتمع في التكيف، وتحقيق الهدف، والحفاظ على النمط والتكامل(١).

يقصد بالتكيف زيادة قدرة النسق على الاستجابة لمطالب البيئة. هذه الوظيفة يضطلع بها الاقتصاد باعتباره نسقاً فرعياً في المجتمع. و يشير تحقيق الهدف الى تنسيق أفعال أعضاء ووحدات المجتمع لايجاد علاقات مرغوبة بين النسق والبيئة تقود في النهاية الى إنجاز الأهداف التي وضعها النسق لنفسه. هذه الوظيفة يؤديها جهاز الدولة من حيث يملك سلطة تعبئة موارد المجتمع المادية والبشرية لبلوغ الأهداف. أما وظيفة الحفاظ على النمط فيقصد بها اعتناق أعضاء النسق لمبادئه وقيمه مع أداء الأدوار المنوطة بهم في إطار الالتزام بهذه المثل والقيم. وتعتبر العائلة أول نسق اجتماعي فرعي يؤدي هذه الوظيفة و يعنى بارسونز بالاندماج خلق مستوى من التضامن بين وحدات النسق يتيح له ان يعمل. يتحقق هذا التضامن عن طريق آليات الاكراه الموجودة بحوزة الدولة، وآليات الاقناع المتوفرة لدى الكنيسة والأسرة، وهى آليات تكرس التكامل القيمى بما تبثه من قيم ومعتقدات.

الى جانب توصيف بارسونز لوظائف النسق الاجتماعى، راح يتحدث عما اسماه «متغيرات النمط» التي اعتمد عليها في وصف وتصنيف ومقارنة الأبنية الاجتماعية. و بهذا الصدد ذكر خمس ثنائيات من المتغيرات تغلف وتوجه العلاقات الاجتماعية: العاطفية/ الحياد/ العزو/ الانجاز، الخصوصية/ العمومية، التحديد/ الانتشار، التوجه نحو الذات/ التوجه الجمعى. و يزعم بارسونز ان استقرار النظام الاجتماعي ــ وهذا هو مثله الأعلى ــ رهن بوجود منظومة من القيم المشتركة أو أرضيه من الاتفاق القيمي بين أجزائه.

بيد أن قضية بقاء واستمرار النظام الاجتماعي، وان مثلت هاجس بارسونز الأعظم، لم تصرفه عن مسألة التغير. فالنظام الاجتماعى لم ولن يعرف الجمود. انه دائما في شد وجذب وعرضة للتوتر والصراع. على أن رؤية بارسونز للتعيير لا تنفصل عن اهتمامه الاصيل باستقرار النسق. من ثم نراه يتحدث عن «التغير المنظم» Ordered Change أى التغير الذي يطرأ في إطار الاستقرار.

هذه الصياغة البارسونزية للوظيفية انتقدها البعض بشدة اذ وصموها بالمحافظة والاستاتيكية وعدم الواقعية. وهذا ماحدا بمنظر وظيفى اخر ــ هو رو برت

ميرتون ان يقترح مسارات جديدة في محاولة درء تهمة «تكريس الوضع القائم» عن النظرية الوظيفية يتلخص اسهام ميرتون في امرين(Merton, 1957:105).

أولهما : التمييز بين الوظائف الظاهرة Manifest (أى الآثار المباشرة التي يتوقع الأفراد حدوثها) والوظائف الكامنة Latent (أى النتائج العرضية).

وثانيهما :التفرقة بين الوظائف (أى النتائج التي تحقق توازن وتكيف النسق) و بين المعوقات الوظيفية Dysfunctions (اي النتائج التي تقلل من تكيف وتوازن النسق) وهذه بدورها قد تكون ظاهرة أو كامنة.

ان العرض السابق ــ المركز بطبيعة الحال ــ لرؤى وأفكار أشهر دعاة التحليل الوظيفى في نطاق علم الاجتماع يضع أيدينا على مقولات النظرية الوظيفية(٢): ــ

١ ــ جوهر التفسير الوظيفى هو دراسة النشاط أو مجموعة الأنشطة التي يستلزمها استمرار النظام موضوع البحث. فالجسم البشرى يتكون من عدة أجهزة تتضافر في أداء مجموعة الوظائف الضرورية لبقائه، وإذا عجز أحدها عن أداء دوره، اختل جسم الانسان ومعنى هذا ببساطة أن أى جهاز لا أهمية له في حد ذاته، وانما يكتسب أهميته من أدائه لوظيفة أو وظائف ضرورية لحياة الانسان. نفس المنطق ينسحب على المجتمع فهو نسق اجتماعى يضم بدوره أنساقا فرعية كل منها يؤدي وظيفة أو وظائف معينة. هذه الانساق تتعانق وتتساند وظيفيا من اجل الحفاظ على توازن «النسق الام». انها تعمل معا بدرجة كافية من الا تساق الداخلي اى دون خلق توترات أو صراعات حادة لايمكن حلها أو تنظيمها.

٢ ــ تنزع النظم الاجتماعية دوما نحو التوازن والاستقرار من خلال آليات التكيف المتأصلة فيها. حقا انها ليست بمنأى عن التوترات والصراعات. غير أنها تملك ميكانزمات حل الصراع والتخلص من التوتر والعودة من جديد إلى حالة التوازن. فإذا لحق تغيير بإحدى مؤسسات النسق الاجتماعي أو كان اداؤها غير وظيفي Dysfunctional انتابته حالة من الاختلال يسعى للخلاص منها

والرجوع إلى وضع التوازن سواء بتغيير نمط أدائه أو الاستعانة بآلياته التنظيمية. ليس عجبا، والأمر كذلك ألا يعترف الوظيفيون بالتغير الفجائى أو الثورى، وأن يكون التغير في عرفهم من طبيعة تدريجية ومرادفا للتأقلم. ومصدر التغير عندهم ليس الحركات الثورية الجماهيرية وإنما التجديد والابتكار من قبل أفراد أو جماعات داخل المجتمع. وعليه، فإن الصراع الطبقى الذي يستهدف رفع التناقضات الاجتماعية وتحو ير المجتمع جذريا لايعتبره الوظيفيون مصدراً ملائما للتغير بأى حال.

٣ــ يكمن عماد التكامل الاجتماعى في الا تفاق أو الرضاء القيمى، فأى نسق اجتماعى ينهض على مجموعة مبادىء وأهداف ومثل يقبلها معظم أعضائه و يتمسكون بها.

٤ــ يدعى الوظيفيون أن وجود واستمرار أى نسق فرعى اجتماعي ــ حتى ولو كان ديدنه الظلم والاستغلال والقهر ــ دليل على أنه نافع وظيفيا للمجتمع. فالفساد، مثلا نسق فرعي وظيفي إذ يسهم في استقرار النظام الاجتماعي الأكبر.

ثانيا : جابرئيل الموند والتناول الوظيفى للنظم السياسية :

تحت تأثير بارسونز ومرتون وغيرهم، راح كثير من علماء السياسة الأمريكيين بالذات في مقدمتهم جابرئيل ألموند يطرحون إطارا وظيفيا لدراسة النظم السياسية في سائر بلدان العالم مهما تكن أيديولوجياتها أو أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية. لقد انطلقوا من نموذج بارسونز وطوروه، وأصبح التيار الوظيفى بفضلهم من أبرز التيارات النظرية ليس فقط في إطار علم السياسة المقارنة، بل في إطار علم السياسة بوجه عام.

يعرف ألموند النظام السياسى بأنه «نظام التفاعلات الموجودة في سائر المجتمعات المستقلة والتي تتعلق بوظيفتي التكامل والتكيف داخليا (أى في إطار المجتمع ذاته) وخارجيا (أى بين المجتمع والمجتمعات الأخرى) عن طريق الاستخدام الفعلي أو التهديد باستخدام الارغام المادى المشروع»

(Almon and Coleman,1960:7). هذا التعريف ــ الذي يعكس تأثير بارسونز بشكل واضح ــ قاد الموند إلى تصور عناصر معينة لمفهوم النظام السياسي: الشمول، والاعتماد المتبادل، والحدود. يقصد بالشمول أن النظام السياسي يستوعب كافة الوظائف الضرورية لبقائه والتي تتصل بالاكراه المادي المشروع، وأن بنيته تتعدى المؤسسات السياسية (الحكومة بفروعها التقليدية الثلاثة، الأحزاب وجماعات المصلحة) إلى أية أبنية أخرى تلعب دوراً ما في الحياة السياسية من قبل الأنساق القرابية، النسق الاقتصادي، نسق القيم والاتجاهات، الطبقات، الطوائف الدينية.. الخ. أما الاعتماد المتبادل فمؤداه أن التغير الذي يصيب أحد أجزاء أو أبنية النظام السياسي لابد وأن يؤثر على النظام ككل. و يستخدم مفهوم الحدود مجازاً للإشارة إلى التفاعلات بين النظام السياسي وغيره من النظم الاجتماعية. إنها نقاط تصورية أو افتراضية تنتهي عندها النظم غير السياسية و يبدأ النظام السياسي. فهذا الأخير يتكون من مواطنين يتفاعلون مع مشرعين وإداريين وقضاة.. الخ. ونفس الأفراد الذين يؤدون أدوارا في النظام السياسي أعضاء في أسر وفي جماعات دينية وفي منظمات تطوعية عديدة. وحينما يذهب الناخب للادلاء بصوته، فانه ينتقل من دور لاسياسي الى دور سياسي، أى يعبر الحدود من النظام الاجتماعي إلى النظام السياسي بمعنى موضوعي (ترك المنزل أو الحقل او المصنع او المتجر مؤقتا والذهاب الى صندوق الانتخاب) وبمعنى ذاتي (تدخل الصفات الشخصية في التأثير على القرار بالتصويت لصالح مرشح دون آخر). ومما يذكر أن القول بالحدود هو فقط لغرض الدراسة والتحليل حيث لا وجود لها من الناحية العملية. فالواقع الاجتماعي لايعرف الفصل التعسفي بين النظام السياسي وغيره من النظم المجتمعية (Coleman, 1960: 7-9 Almond and).

و يرى الموند وجود قسمات مشتركة بين سائر الانظمة السياسية. فأي نظام سياسي يضم العديد من الابنية. ويمكن المقارنة بين النظم تبعاً لمدى تعقد البناء السياسي ومدى تمايز المؤسسات السياسية. كما تجمع كافة النظم السياسية بين التقليدية والحداثة بمعنى انه ليست هناك ابنية وثقافات حديثة بالكامل وليست هناك أبنية وثقافات تقليدية بالكامل. وتتباين الانظمة السياسية حسب مدى غلبة أي من

العناصر الحديثة او التقليدية فيها. كذلك تؤدي كل النظم السياسية عين الوظائف تقريباً، وان اختلفت المؤسسات التي تضطلع بها باختلاف الامكنة والازمان. اضف الى ذلك ان الابنية السياسية متعددة الوظائف حيث ينهض نفس البنيان بأكثر من وظيفة. واخيراً، تتجة كل النظم السياسية نحو الحفاظ على ذاتها حيث يشيد النظام من المؤسسات و يتبع من الممارسات مايهيىء له الاستمرار عبر الزمن. (Almond and Coleman, 1960: 11-25).

نأتي بعد هذا الى اسهام الموند الحقيقي، الا وهو توصيفه لوظائف النظام السياسي، وفي هذا الشأن، طرح صيغتين لايفصل بينهما اكثر من نصف عقد من الزمان، الاولى بعنوان «الاقتراب البنائي الوظيفي Functional Approach - Structural. والثانية بعنوان «الاقتراب التنموي» Developmental Approach. وفيما يلي مناقشة لكل منهما على حدة : ــ

المنهج البنائي الوظيفي :

عرض له الموند في المقالة الافتتاحة من كتاب «السياسة في المناطق الآخذة في النمو «الصادر عام ١٩٦١ والذي حرره بالتعاون مع جيمس كولمان. في هذه المقالة ذكر الموند ان اى نظام سياسى يؤدي وظائف على مستوى المدخلات Input-Functions واخرى على مستوى المخرجات Output-Functions (Ahmond and Coleman: 26-57.).

١ ــ وظائف المدخلات

التنشئة والتجنيد السياسى Political Socialization and Recruitment يعنى بالتنشئة عملية نقل ثقافة المجتمع عبر الاجيال عن طريق الاسرة، المدرسة المسجد او الكنيسة او المعبد، الحزب، ادوات الاعلام، الجيش.. الخ اما التجنيد فيقصد به اسناد الادوار السياسية الى الافراد واكسابهم الخبرات والمهارات اللازمة لمزاولة هذه الادوار. ومن بين ادوات التجنيد: الحزب، النقابة البرلمان، البيروقراطية بجناحيها المدنى والعسكرى.

التعبير عن المصالح : Interest articulation

اى التعبير عن المطالب ايا كانت. وليس يخفى انه لو لم توجد قنوات مؤسسية فعالة يمكن من خلالها ممارسة هذا النشاط ، قد يضطر المواطنون الى استخدام العنف بما يهدد استقرار النظام السياسى. و يرى الموند ان جماعات المصلحة على اختلاف انواعها هى المؤهلة للقيام بوظيفة التعبير هذه. كما يمكن ان تؤديها وسائل الا تصال الجماهيري المكتوبة والمسموعة والمرئية.

تجميع المصالح : Interest aggregation

ان تنسيق و بلورة المطالب. وفي العادة، يقوم الحزب السياسى بهذه العملية. اذا يؤلف بين مصالح الجماعات المختلفة ويخرج في النهاية بمقترحات محددة يرفعها الى صانعى القرار. ومن الجلى ان الاداء الكفء لهذه الوظيفة يخفف من الحمل الملقىء على عاتق جهاز صنع القرار و يزيد من القدرة الاستجابية للنظام السياسى.

وفي بعض النظم قد يضطلع نفس البنيان بأداء وظيفتى التعبير والتجميع. ففي النظام القبلي، يستمع شيخ القبيلة الى مطالب افرادها و يبلورها في عقله في صورة بدائل. وفي النظم الشمولية كالنظام السوفيتي، تكون للحزب اليد الطولى في القيام بالوظيفتين. و بالمقابل تتولى جماعات المصلحة في الديمقراطيات الغربية مزاولة نشاط التعبير، بينما تمارس الاحزاب عملية التجميع.

الا تصال السياسى Political Communication

بمعنى التدفق المستمر للمعلومات فيما بين وحدات النظام السياسى، و بينه و بين النظم الاخرى داخل وخارج المجتمع حتى يمكن الوفاء بمختلف المتطلبات الوظيفية في جانبى المدخلات والمخرجات. هذه الوظيفة الا تصالية تتم من خلال وسائل الاعلام والاحزاب وجماعات المصلحة والبيروقراطية وقادة الرأى.

ب ــ وظائف المخرجات :

صنع القاعدة : Rule making

اى وضع السياسات واتخاذ القرارات. تشترك في ذلك السلطتان التشريعية

والتنفيذية. فهذه الاخيرة، ممثلة في رئيس الدولة او مجلس الوزراء، تقترح مشروعات القوانين، وللبرلمان، بعد دراستها، صلاحية الموافقة عليها او رفضها او تعديلها. و بهذا الصدد تكاد تتشابه النظم السياسية الحديثة ديمقراطية وشمولية مع خلاف في الدرجة. ففي الديمقراطيات، تمارس الاجهزة التشريعية بالفعل سلطة رفض او تعديل مشروعات القوانين المحالة اليها من السلطة التنفيذية. ولكنها، في النظم الشمولية، مجرد اداة للموافقة على مشروعات القوانين واعلانها. وفي النظم التقليدية مثل النظام القبلي، غالبا ماينفرد شخص واحد (شيخ القبيلة) باتخاذ القرار.

ومما يذكر ان مدى اشتراك الاجهزة المنوطة بعملية صنع القرار ليس واحدا في كل الحالات فدور السلطة التنفيذية مهيمن في فترات الازمة او الطوارىء (حتى في اكثر النظم ديمقراطية) بخلاف الحال في الاوقات العادية.

تنفيذ القاعدة : Rule Implementation

وتتولاها البيروقراطية في سائر الانظمة السياسية.

التقاضي بموجب القاعدة : Rule Adjudication

اى اصدار احكام باتة وملزمة في المنازعات التي تثور سواء بين الافراد بعضهم البعض، أو بينهم و بين الادارة استنادا الى القواعد القانونية المعمول بها داخل الدولة سواء كانت وضعية ام عرفية. هذه الوظيفة تقوم بها المحاكم في الغالب. وفي المجتمعات التقليدية قد تؤديها المجالس العرفية او مجالس الصلح. وفي النظم الشمولية يشترك البوليس السرى مع الجهاز القضائي في عملية التقاضى اذ له ان يتهم اى مواطن بخرق القانون و يقرر انه مذنب و يوقع العقوبة عليه.

الاقتراب التنموى : ــ

لم يخف على الموند ان اطاره التحليلى ذاك محافظ وموجه نحو الاستقرار. اذ لم يسمح له ــ على حد زعمه ــ باكتشاف الانماط التنموية وتفسير لماذا وكيف تتغير النظم السياسية. ولهذا جعل يطوره كي يصبح اكثر ملاءمة لتناول قضايا التغير والتطور السياسى. ظهرت بواكير تلك الاضافة الجديدة في مقال نشرته مجلة السياسة الدولية (يناير ١٩٦٥) تحت عنوان «اقتراب تنموى للنظم السياسية»، ثم بلورها

وعرضها بالتفصيل في كتاب اعده بالاشتراك مع بنغام باول بعنوان «السياسة المقارنة : نحو منهج تنموى» ونشر لأول مرة عام ١٩٦٦(٣).

تبعا لهذا الاطار النظرى، توجد ثلاث مستويات او جوانب وظيفية لاى نظام سياسى وظائف التحويل Conversion Functions، وظائف التكيف والاستمرار System maintenance and adaptation Functions، واخيرا قدرات النظام System capabilities. الاولى تشير الى العمليات المتعلقة بالتعبير عن المصالح، تجميع المصالح، صنع القاعدة، تطبيق القاعدة، التقاضى ثم الاتصال. و يدور الجانب الوظيفي الثانى حول التنشئة والتجنيد السياسى. واذا كان هذان المستويان لايمثلان جديدا حيث عرض لهما الموند في مشروعه الوظيفي الاول الذي سبق وفصلنا القول بشأنه، فان الجديد حقا هو مايتعلق بالقدرات. وقبل المضى في تسليط الضوء على هذا البعد الجديد، تجب الاشارة الى مايراه الموند و باول من تداخل المستويات الوظيفية الثلاث ومن ان نظرية النظام السياسى تتكون من العلاقات بين هذه المستويات، ثم العلاقات بين الوظائف عند كل مستوى.

تتعلق القدرات باداء او سلوك النظام السياسى داخل الاطار المجتمعى بمعناه الشامل هى، بعبارة أخرى، تسجيل لأداء النظام السياسى وتغير هذا الاداء إلى الأفضل أو الاسوأ. وعلى أساس قياس معدلات الأداء، يمكن المقارنة بين نظام سياسى واخر، و بين فترات مختلفة لنفس النظام السياسى.

يقترح الموند و باول تصنيفا خماسيا للقدرات :

١ ــ القدرة الاستخراجية Extractive Capability بمعنى قدرة النظام السياسى على تعبئة موارد مادية و بشرية من بيئته الداخلية والخارجية ويمكن التعبير عنها كميا بمعدل الناتج القومي.

٢ ــ القدرة التنظيمية Regulative Capability أي قدرة النظام على ضبط وتوجيه سلوك الافراد والجماعات. ويمكن قياسها مثلا عن طريق حصر القوانين والاجراءات المنظمة لحياة الأفراد داخل المجتمع، وحصر حالات المخالفة.

٣ ــ القدرة التوزيعية Distributive Capability اى توزيع قيم او موارد المجتمع (سلع، خدمات اجتماعية، وظائف.. الخ) على الافراد والجماعات والاقاليم داخل الدولة بصورة تراعى معيار العدل الاجتماعي. هذه القدرة تقاس من خلال بنيان الضريبة، ميزانية برامج الرفاه الاجتماعي وكيفية توزيعها قطاعيا وجغرافيا، حجم المستفيدين منها وتصنيفاتهم الاجتماعية.

٤ ــ القدرة الرمزية Symbolic Capability بمعنى القدرة على الاستخدام الفعال للرموز، اى استخدامها بشكل يضمن للنظام السياسى ان ينال تأييد المواطنين. ومن امثلة الرموز: خطب واحاديث وتصريحات المسئولين، الزيارات التي يقومون بها في المناسبات المختلفة، اقامة العروض العسكرية. ومن الصعب قياس فاعلية هذه المخرجات الرمزية، وان كان هناك من يرى امكانية ذلك عن طريق تقدير الجماهير المحتشدة لاستقبال مسئول ما، تسجيل عدد مرات التصفيق له ومددها الزمنية، وحصر برقيات التأييد او التهنئة المرسلة له. على اية حال لايبدو لهذا القياس، في رأينا، اية قيمة في النظم التسلطية لأسباب لاتخفى على كثيرين.

٥ ــ القدرة الاستجابية Responsive Capability وهي تشير الى مدى كون المخرجات (السياسات والقرارات) سواء كانت استخراجية او توزيعية او تنظيمية تستجيب لمطالب الافراد. يمكن قياسها عن طريق تقدير نسبة المطالب التي استجاب لها النظام من جملة المطالب المقدمة اليه. هى اذن علاقة بين مدخلات نابعة من البيئة الداخلية والخارجية و بين مخرجات صادرة اليها من النظام. هذه القدرات يراها الموند و باول متطلبات **وظيفية لاستقرار النظام**. فأى نظام سياسى عليه ان يستخرج الموارد، و ينظم **السلوك**، و يوزع القيم، و يستجيب للمطالب. كما يوجد بينها تداخل او بالاحرى اعتماد متبادل. من ذلك مثلا ان القدرة الاستخراجية تتضمن قدرا من التنظيم والتوزيع (فرض وتحصيل الضرائب)، وتنميتها تتطلب زيادة في القدرة التنظيمية (الانتقال من الخدمة العسكرية التطوعية الى الخدمة العسكرية الالزامية) كما تستدعى القدرة التنظيمية وجود قدرة استخراجية (عملية ضبط السلوك تحتاج الى تعبئة للموارد بهدف اعداد العناصر القادرة على وضع القوانين والسهر على تنفيذها)

وتؤثر على القدرة التوزيعية (القصور في تطبيق السياسات التوزيعية بسبب ضعف سلطة الدولة في الضبط والرقابة وتورط القائمين على امر التنظيم، احيانا، في ممارسات فسادية كالمحاباة والمحسوبية). ونفس الامر بالنسبة للقدرة التوزيعية. اذ لابد لها من قدرة استخراجية وتنظيمية (يفترض التوزيع ان تتوافر الموارد ابتداء وان تكون هناك قواعد توزيعية).

وتؤدي المدخلات غير الوظيفية الى تغير في قدرات النظام، اى في ادائه كما وكيفا فحدوث ازمة اقتصادية قد يضعف القدرة التوزيعية للنظام، وكذا قدرته الاستجابية والمطالبة بالمشاركة السياسية في اطار نظام غير ديمقراطي قد تستتبع نموا في القدرة التنظيمية لكبح هذه المطالب (تزايد قوات البوليس وتدابير الامن والقمع). وتعرض الدولة لمقاطعة اقتصادية يقلل من القدرة الاستخراجية للنظام. وتقضى لا وظيفية المساندة (تدهور الروح المعنوية، التهرب من الجندية، التهرب الضريبى الاستهانة بالقانون) الى تأثيرات سلبية على اداء النظام، و بالتالي على قدراته.

ينسب الموند و باول الى تحليل القدرات مزايا عديدة. اذ يمكن استخدامه في دراسة التفاعل الدولى. ذلك ان النظام السياسى ــ في علاقته بالبيئة الدولية ــ يتمتع بقدرات استخراجية (الحصول على قروض) وتنظيمية (ادخال دولة مافى حلف او اتفاقية او منظمة لضبط سلوكها الخارجى) وتوزيعية (تقديم المساعدات المالية والفنية) ورمزية (طرح نظام ما لأفكار ومفاهيم من شأنها التأثير على اداء نظم اخرى). ومن ناحية اخرى، يفيد ذلك التحليل في التعرف على العلاقة بين قدرات النظام السياسى محليا ودوليا. والافتراض المطروح ان الارتباط قائم وموجب على مستوى كل قدرة وان تحفظ الموند بالقول ان الامر بحاجة الى اثبات تجريبى وليس مجرد الركون الى الاستدلال المنطقى. اضف الى ماتقدم، يساعد مفهوم القدرات على ربط اداء النظام السياسى بخصائصه الداخلية حيث يتوقف هذا الاداء ــ عند اى مستوى من مستو یاته ــ على ظروف بنائية وثقافية معينة. فالمقدرة الاستخراجية تتطلب قدرا من التخصص البنائى والوظيفي. ومقدرة التنظيم بحاجة الى بيروقراطية وثقافة تؤكد على الطاعة. والقدرة التوزيعية نقتضى مزيدا من التخصص البنائى

وشيوع قيم المساواة والعدل الاجتماعي. وتتطلب القدرة الرمزية وجود ابنية سياسية تحظى بالتقدير، واتجاهات تحض على احترام الطقوس والادوار السياسية. وتفترض المقدرة الاستجابية تطوير ابنية متخصصة وثقافة سياسية مشاركة.

ثالثا صياغات وظيفية اخرى لتحليل النظم السياسية

يعرف أدب السياسة المقارنة نماذج وظيفية اخرى لبعض علماء السياسية، وان كانت تدور في فلك نموذج الموند بدرجة او اخرى. ومن هؤلاء جان بلوندل وجوزيف لا بالومبارا الاول يقول بأن اى نظام سياسى يمارس مجموعة من العمليات Operations بعضها يتصل بالمدخلات، والبعض الاخر يتعلق بالمخرجات. فعلى صعيد المدخلات يقوم النظام بعمليتين :

١ ــ الاختيار بمعنى تصفية مطالب افراد المجتمع لتحديد ذلك الجزء الذي يمكن دفعه الى الحكومة حيث يستحيل عرض كل المطالب عليها. هذه العملية تزاولها جماعات الضغط.

٢ ــ التأليف حيث تقوم الاحزاب بصياغة المطالب المختارة في برنامج مع وضع نظام للاولويات. وفي جانب المخرجات، يزاول النظام السياسى ثلاثة عمليات:

١ ــ اصدار المخرجات المعيارية، اى اعداد القوانين التي تسرى على الجميع دون تمييز، وهو الامر الذي تقوم به السلطتان التشريعية والتنفيذية في المقام الاول.
٢ ــ تطبيق القواعد على الافراد من خلال البيروقراطية وهنا تكون بصدد مخرجات خاصة أو فردية.
٣ ــ الفصل في الخصومات بمقتضى القانون. وفي هذه الحالة، تكون بازاء «مخرجات معيارية ــ خاصة».

واذا كان بلوندل قد اقام علاقات معينة بين العمليات والابنية حيث نسب كل عملية الى مؤسسة ما، الا انه يتحفظ مؤكدا ان الامر ليس بهذه البساطة. ذلك ان الواقع العملي يفيد بأن العملية الواحدة قد تؤديها اكثر من مؤسسة، وان نفس المؤسسة قد تشارك في اكثر من عملية. بل ان الابنية التي تناط بها عمل

المدخلات في النظامين البريطاني والامريكي تؤدى عمليات المخرجات في النظام السوفيتي. و يرجع هذا، بالطبع الى مابين النظم السياسية من اختلافات في الايديولوجية والبنيان الاقتصادي والتركيب الاجتماعي والاطار الحضاري (Blondel, 1969: 15-28).

وايا كان الامر، لا تعدو اضافة بلوندل ان تكون ــ في تصورنا ــ هى تقريبا نفس صياغة الموند البنائية ــ الوظيفية مع خلاف في المسميات. فالعمليات الخمسة للنظام السياسى في تصور بلوندل، و بالترتيب الوارد اعلاه، ترادف لدى الموند وظائف التعبير والتجميع، وصنع القاعدة، وتطبيقها، والتقاضى بموجبها على التوالى.

كذلك يرى لا بالومبارا النظام السياسى بعين وظيفية اذ يعتبره شبكة من العلاقات والتفاعلات التي تتضمن عملية التخصيص السلطوى للقيم (اى تقرير من يحصل على ماذا ومتى وكيف). هذه النظرة قادته الى الحديث عن وظائف تؤديها كل الانظمة السياسية: التربية السياسية، التجنيد السياسى، التعبير عن المصالح وتجميعها، ثم صنع القرار الذى يتضمن بدوره عمليات متعددة: اصدار القوانين تنفيذها، والتقاضى. وليس بخاف ان هذه التصور هو تقريبا، تكرار لأفكار الموند حول البنائية ــ الوظيفية(Lapalombara, 1974:25-26).

ومن ناحية اخرى، ذهب لابالومبارا الى أن أي مؤسسة سياسية يحسن تناولها من زوايتين: بنائية ووظيفية. فالبرلمان مثلا له خصائص بنائية (عدد المجالس، عدد المقاعد اللجان، حريات وحصانات الاعضاء) ويمارس اكثر من وظيفة: التشريع، التمثيل تجميع المصالح، التنشئة السياسية، ومراقبة اعمال السلطة التنفيذية (Lampalombra, 1974 :102-188).

خامسا : الوظيفية بين الانصار والخصوم :

يقول دعاة التحليل الوظيفي انه يمثل احترافا منهجيا لأكثر من اعتبار. فعن طريقة يمكن عقد المقارنات بين النظم السياسية القومية عبر الزمان والمكان. وعلة ذلك ببساطة انه لم ولن يوجد نظام سياسى بدون وظائف. (ومن جهة اخرى يتيح

امكانية دراسة السياسة ليس فقط على الصعيد القومى، بل ايضا على الصعيدين المحلى والدولى فالنظم السياسية المحلية والدولية تمارس عمليات التعبير عن المصالح، وتوصيل المعلومات وسن وتنفيذ القوانين وفض المنازعات. والخلاف بين النظام السياسى القومي و بين النظام المحلى او الدولى في هذا المقام هو خلاف في الدرجة وفي نوعية الابنية التي تؤدي الوظائف. ومن جهة ثالثة، اجلت الوظيفة الدور السياسى للابنية غير السياسية كالعائلة والمدرسة ودور العبادة. و بالاضافة الى كل ذلك، تركز الوظيفية على الفعل او النشاط Action وليس على القيم او الاحكام الفلسفية، و بالتالي تفضى بالتحليل السياسى الى التحرر من القيم Value Free مع ارتداء ثوب الموضوعية والحياد (Welsh, 1973:68-69).

على الطرف الآخر، نجد خصوم الوظيفية يوجهون اليها انتقادات شتى. فهم يرون انها لا تساعد على فهم الواقع الاجتماعي بتعقيداته وديناميا ته. انها تقف عند الحاضر ولا ترنو الى المستقبل، و بالتالي تعجز عن رؤية الحقيقة الاجتماعية من منظور الزمن. وهنا تتفوق عليها المادية الجدلية من حيث ترى ان الحاضر يحوى بذور فنائه وان الصراع بين من يملك ومن لايملك هو مصدر تطور المجتمع. واذا كان الوظيفيون يعتبرون الرأسمالية ذروة التطور ويحصرون اهتمامهم في كيفية الحفاظ عليها، فان المنهجية الماركسية تراه نظاما ظالما جوهره استغلال الرأسمالى للعامل و بالتالي لابد وان يتقوض بفعل الصراع الطبقى كي يحل محله نظام اجتماعي لايعرف الاستغلال (Bhambhri, 1973:462-462).

كذلك يدعى الخصوم ان التحليل الوظيفي غائى او موجة نحو هدف اساسى هو البقاء من حيث يفترض ان النظام السياسى يؤدي الوظائف اللازمة لاستمراره. ان المنهج الوظيفي يضع استمرار الامر الواقع كهدف و يبحث عن مقومات هذا الاستمرار. وهو حينما يدرس التغير ينطلق من منظور بقاء النظام القائم والحفاظ عليه. فقد كان الموند معنياً حتى في اطاره التنموى ــ بقضية تكيف واستقرار النظام. المنهج اذن يتحيز لصالح الاستقرار و يبرر الوضع القائم. لذا يظل قاصرا او عاجزا عن تناول الحركات الثورية التي تستهدف احداث تغيير جذرى وكيفى في المؤسسات السياسية والاجتماعية. واذا كان الموند ينصح باستخدام اطاره الوظيفي في دراسة

السياسة في بلدان العالم الثالث فانه يتجاهل حقيقة هامة مفادها تطلع الجماهير الى حل التناقضات الاجتماعية. بل ان مفهوم «الاتفاق» أو «الرضاء» الذي يفترضه نموذج الموند لايمكن ان يصمد في وجه ماتعايشه جمهره تلك البلدان من اختلاف قيمى واخلال بشع في توزيع الثروة والقوة السياسية بين القلة الموسرة والكثرة الفقيرة. هذا الوضع يستوجب نشاطا سياسيا هدفه احداث تحول في النظام القائم وليس الحفاظ عليه كما يبتغى الوظيفيون(٤). وفي نفس الوقت، فان الوظيفية، من حيث تروم الحفاظ على ماهو قائم تدافع بقصد او بغير قصد، عن علاقات التبعية التى تربط دول العالم الثالث بالعالم الغربى الرأسمالى، تلك التي تعنى تدخل النظم الرأسمالية في شئون العالم الثالث ونهب ثرواته وتكريس التخلف بشتى صوره وحماية النخب الحاكمة «غير الوطنية» بطبيعة الحال. ولما كان نسف وضع التبعية هذا امرا حتميا لاحداث التنمية الحقيقية التي تريدها شعوب العالم الثالث، يظهر مدى عجز الصياغة الوظيفية عن استيعاب ديناميات التحول المجتمعى المنشود في هذه الدول.

ينتقد الخصوم ايضا مسلمة اللزومية الوظيفية تلك التي تبرر وجود اى بناء مهما تكن طبيعته ــ يلعب دورا في استمرار النظام. و يقود ذلك بطبيعة الحال الى خطر تبرير ظواهر مرضية مثل الفساد والسلبية السياسية. فالوظيفيون يرون الفساد مفيد وظيفيا. اذ هو بديل للعنف و يضفى طابعا انسانيا على العلاقات والتفاعلات السياسية بما يخدم في النهاية قضية الاستقرار السياسى(٥) و بنفس المنطق يرون السلبية مفيدة للاستقرار الديمقراطى. فعدم الاهتمام السياسى الذي كشفت الدراسات الميدانية عن وجوده لدى قطاع كبير من السكان، حتى في اكثر النظم ديمقراطية، شيء صحى بالمعايير الوظيفية لانه يدعم استقرار النظام الديمقراطي. اذ لو شارك كل المواطنين في الحياة السياسية، لاحتدم التنافس السياسى، و بالتالي تعرض استقرار النظام للخطر.(٦)

واخيرا، يرى الخصوم ان ادعاء الوظيفية بالتحرر من القيم لا اساس له من الصحة. اذ كيف يصمد هذا الادعاء امام كون الاستقرار مَثَل الوظيفيين الأعلى! واليس استمرار النظام قيمة في حد ذاته!

بعد هذا العرض للنظرية الوظيفية من حيث مسلماتها ونماذجها في حقل السياسة المقارنة، وماينسب اليها من مزايا و يوجه اليها من انتقادات، تبقى لنا بعض الملاحظات والتأملات.

فالوظيفية اتجاه نظرى فرض نفسه على دراسة نظم الحكم والسياسة. وهى أحد العلامات البارزة للتطور الضخم الذي اصاب ميدان السياسة المقارنة بعد الحرب العالمية الثانية. و بفضلها دخلت مفاهيم جديدة الى هذا الميدان فزادته ثراء: التعبير عن المصالح وتجميعها، التنشئة السياسية، الثقافة السياسية، التمايز البنائى والتخصصى الوظيفي، القدرات، المدخلات والمخرجات.. الخ.

و بفضلها ايضا صار نظام الحكم يدرس كجزء من نظام اجتماعى اكبر، او كنسق في بيئة يتأثر بها و يؤثر فيها.

ومع تسليمنا بوجاهة حجج منتقدى التحليل الوظيفي، الا انها ــ في تصورنا ــ لا تبرر للباحث ان يغض الطرف عنه كلية عند التصدى لتناول النظام السياسى في اى مجتمع وعلى اى مستوى. فماذا يضير الباحث ــ الذي يرفض الوظيفية كمنهج ــ ان يستخدم بعض ماقدمته من مفاهيم. اليس تحليل الاداء جزء اساسيا في اية دراسة جادة لاى نظام سياسى.

واذا كانت الوظيفية، كما صاغها و بلورها انصارها، تعجز عن تفسير الواقع السياسي واستيعاب تطلعات الشعوب في دول العالم الثالث، الا يمكن تطويرها لتغدو قادرة على الوفاء بهذه المهمة؟ و باعتقادى ان علماء السياسة والاجتماع من ابناء العالم الثالث اقدر على العطاء وا لاسهام في هذا الخصوص من اقرانهم في العالم الغربي.

واتفاقا مع الوظيفيين. لايستطيع احد ان يشك في كون الاستقرار السياسى قيمة وغاية اى نظام حكم. ولكن، وهذا مالم يأخذه الوظيفيون بعين الاعتبار، هناك فرق بين استقرار نظام سياسي يتميز بمستوى عال من الأداء: يسعى من اجل رفاهية المواطن، و يصون له حريته وكرامته. و يوفر له فرص وامكانيات الرقي العقلي والثقافي، و بين استقرار نظام سياسى منخفض الاداء ويمارس عمليات قهر اقتصادى

وسياسي وفكري ضد المحكومين. الاستقرار في الحالة الاولى مرغوب بعكس الحالة الثانية. كذلك يمكن القول بوجه عام ان النخبة والجماهير في النظم المتقدمة ترغب في الاستقرار السياسي وتحرص عليه. ولكن الامر ليس كذلك في دول العالم الثالث. فهنالك، يسعى الحكام، بشتى السبل، من اجل بقاء واستمرار الانظمة السياسية. اما نظرة الجماهير الشعبية فتحكمها عوامل كثيرة في مقدمتها كم وكيف وعيها الاجتماعي والسياسي. فاذا كان الوعي محدودا وزائفا، يتوقع ان يكون الناس في صف استقرار النظام القائم رغم ادائه المتدانى. والعكس صحيح.

الهوامش

١) للوقوف بالتفصيل على أفكار بارسونز، يمكن الرجوع الى :

T. Parsons, **The Social System** (Glencoe, Free Press, 1951).

٢) Radicliff, Brown. "On the Concept of Function in Social Science." **American Anthropologist,** 37, 1935, pp. 395-397; Robert Merton, **op. cit.,** pp. 25-26, 30, 68, and Carl Hempel, "The Logic of Functional Analysis" in Llewellyn Gross, ed., **Symposium on Sociological Theory** (New York, Harper & Row, 1959), p. 278.

٣) للوقوف بالتفصيل على جوانب ومضامين هذا الاطار التنموى، راجع:

G. Almond "A Developmental Approach to Political Systems", **World Politics,** 17 (January 1965), pp. 188-214 and G. Almond & Bingham Powell, **Comparative Politics: A Developmental Approach** (Boston, Little Brown & Company), 1966 pp. 190-213.

٤) C.P. Bhambhri, "Functionalism in Politics, **The Indian Journal of Political Science** Vol. XXXIV (October 1973), pp. 467-468, and James Bill & Robert Hardgrave, **Comparative Politics The Quest for Theory** (Columbus, Charles E. Merrill Publishing Company, 1973), p. 213.

٥) راجع على سبيل المثال :

D.H. Bayley, "The Effects of Corruption in a developing nation" Western Political **Quarterly,** 19 (December 1966), pp. 719-732, and Joseph LaPalombara, **op. cit., p.** 417.

٦) انظر دفاعا عن هذه المقولة في :

Prothro, **The Politics of American Democracy** (New Jersey : Prentice Hall, 1956), p. 69-78.

وانظر نقدا لها في :

Graeme Duncan & Steven Lukes, "The New Democracy," **Political Studies,** 11 (1963), pp.

المراجع الاجنبية :

Almond, G. "A Development Approach to Political Systems". **World Politics,** 17, January 1965.

Almond, G. "A Functional Approach to Comparative Politics," in G. Almond & J. Coleman, eds., **Politics of the Developing Areas,** New Jersey, Princeton University Press, 1960.

Almond, G. & Powel, Bingham. "**Comparative Politics: A Developmental Approach.** Boston, Little Brown & Company, 1966.

Bayley, D.H. "The Effects of Corruption in a Developing Nation" **Western Political Quarterly,** 19, December 1966.

Bhambhri, C.P. "Functionalism in Politics" **In The Indian Journal of Political Science** Vol. XXXIV, October 1973.

Bill, James & Hardgrave Robert. "**Comparative Politics : The Quest for Theory.** Columbus, Charles E. Merrill Publishing Company, 1973.

Blondel, Jean. **"An Introduction to Comparative Government.** London, Weidenfeld & Nicolson, 1969.

Brown, RadiCliffe. "On the Concept of Function in Social Science". **In American Anthropologist,** 37, 1935.

Brown, RadiCliffe. **Structure and Function in Primitive Society.** London: Cohen and West, 1952.

Duncan, Greame & Lukes, Steven. "The New Democracy," **In Political Studies,** 11, 1963.

Hempel, Carl. "The Logic of Functional Analysis" in Liewellyn Gross, ed., **Symposium on Sociological Theory,** New York: Harper & Row. 1959.

Irish, Marian. & Prothro, James. **The Politics of American Democracy.** New Jersey: Prentice Hall, 1956.

La Palombara, Joseph. **Politics Within Nations.** New Jersey: Prentice-Hall Inc., 1974.

Merton, Robert. **Social Theory and Social Structure.** New York: Free Press, 1957.

Parsons, T. **The Social System.** Free Press, 1951.

Welsh, William. **Studying Politics.** New York: Praeger Publishers, Inc., 1973.